



صور لمرشحين ولافتات تأييد في منطقة الطريق الجديدة (علي سلطان)

## السجال بين "التغيير" و"المستقبل" يتصاعد على خلفية استقالة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات

□ بيروت - «الحياة»

من جانب شخصي إنما من جانب مهني، ولأن رئيس الهيئة عملياً يعترض على كل التجاوزات التي تحصل بما يتعلق بدور الهيئة الناظمة.

من جهته، اعتبر عضو تكتل «التغيير والإصلاح» سيمون أبي رميا، في تصريح إلى إذاعة «صوت المدى»، أن عدم بث مجلس الوزراء في استقالة شحادة «يصب في خانة الحملة المبرمجة المتواصلة ضد وزير الاتصالات شربل نحاس». وإذ أشار إلى «أن قوى الأثرية المعتادة على منطلق السمسرة منزعجة من وصول وزيرين يتمتعان إلى التيار «الوطني الحر» إلى هذه الوزارة»، أكد أن «هذه الحملة ستسقط».

ولفت إلى «أن الحملة الموجهة ضد نحاس ليست دفاعاً عن شحادة لأن هذا الوزير يزعمهم لأنه ضد الخصخصة العشوائية، ومسع التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص». معتبراً «أن الوزير نحاس كان السد المنيع أمام أمور مشبوهة كانت ستعثر على صعيد مشروع الموازنة».

ولفت إلى «ضرورة وجود حياة تنظم قطاع الاتصالات»، مشيراً إلى «أن رئيس الهيئة لا يمكن أن يكون «سوبر وزير» أو أعلى من الوزير لأن هناك سلطة وصاية على الوزارة».

توتراً بين الوزراء المحسوبين على رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النيابي ميشال عون ونحاس منهم، وبين الحريري و«المستقبل». وكان وزير الإعلام طارق متري أوضح بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء رداً على سؤال عن مسألة الاستقالة، أنه «تمت مناقشة الموضوع مطولاً، ولم تبت الاستقالة وأرجئ البحث بالمسألة». فاحتج الوزير نحاس على ذلك لاحقاً وأصدر القصر الجمهوري توضيحاً جاء فيه أن البحث في الموضوع تأجل. وأصدر متري أمس بدوره توضيحاً ملحقاً، قال فيه إن «التوضيح (القصر الجمهوري) صدر بموافقتي وهو لا ينقض ما قلته، بخلاف ما تردد بل يوضح ما التمس منه بنظر بعضهم ولا يحمل الأمر أكثر من ذلك».

وأوضح وزير التربية والتعليم العالي حسن منيمنة من جانبه، أن «جلسة مجلس الوزراء شأبها القليل من التوتر لا سيما في بعض البنود»، ورأى في تصريح إلى «أخبار المستقبل» أن «هناك اتجاهاً جديداً داخل مجلس الوزراء من قبل الفريق الآخر بإطالة النقاشات والاعتراض حيث لا يجب أن يكون هناك اعتراض، فموضوع استقالة رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات أثار الكثير من النقاش، لأن هذه الاستقالة ليست استقالة

ترك النقاش داخل جلسة مجلس الوزراء اللبناني ليل أول من أمس، حول طلب رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات مديرها التنفيذي كمال شحادة قبول استقالته من منصبه، تداعيات أمس، ورأى مراقبون أن السجال الذي دار حول الاستقالة بين وزير الاتصالات شربل نحاس الذي أيد قبول الاستقالة، وبين رئيس الحكومة سعد الحريري ووزراء «تيار المستقبل» وحلفائه الذين رفضوا الاستقالة داعين إلى بحث أسبابها التي أثارها شحادة في كتابه، أدى إلى هذه التداعيات. وقال شحادة في كتاب استقالته: «أضعنا فرصاً عدة لجعل الاتصالات محركاً لنمو اقتصادي حقيقي... وما يزيد الوضع سوءاً أن بعضاً من أهم الأنظمة الأساسية التي أعددتها الهيئة كنظام التراخيص ونظام إدارة الترددات ونظام حماية المستهلك وغيرها الكثير، بقي من دون إحالة من وزير الاتصالات إلى مجلس شوري الدولة لإبداء الرأي وبالتالي لم يصبح نافذاً بعد».

وكانت وسائل الإعلام رأت أن السجال هو من انعكاسات نتائج الانتخابات البلدية في جبل لبنان ثم فشل التوافق في انتخابات بيروت المقررة الأحد المقبل، فترجم ذلك